اقتصاد

نفط إيران يترقب الرد الإسرائيلي

طهران ـ **صابر غل عنبري**

قال وزير النفط الإيراني محسن باك نجاد، إن بلاده غير قلقة على «أزمات يفتعلها الأعداء»، وذلك على وقع تقارير وتصريحات أميركية وإسرائيلية باحتمال شن إسرائيل هجمات على منشآت نفطية إيرانية رداً على الهجمات الصاروخية الإيرانية المكثفة على قواعد عسكرية وأمنية إسرائيلية، يوم الثلاثاء الماضي. وأدلى باك نجاد بهذه التصريحات خلال زيارته، أمس السبت، إلى منطقة عسلوية في محافظة بوشهر الإيرانية المطلة على الخليج، حيث تحتضن حقل «بارس الجنوبي» الغازي العملاق المشترك مع دولة قطر والمعروف فيها باسم حقل الشمال، مضيفاً أن زيارته إلى هذه المنطقة «عادية وجاءت لأجل مهمة عمل».
ووفق بيانات شركة النفط الوطنية الإيرانية، فإن حجم احتياطيات إيران من الغاز الطبيعي يبلغ أكثر من 33,7 تريليون متر مكعب وحجم الاحتياطيات النفطية يصل إلى نحو 209 مليارات برميل. وتحتل إيران المركز الثاني عالمياً بعد روسيا في امتلاك أكبر احتياطيات الغاز. كما أنها ثالث أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وقطر، غير أنه بسبب المشاكل التي تواجهها، بخاصة العقوبات الأميركية، ظل استخراج الغاز في إيران من احتياطاتها المؤكدة منخفضاً على نحو كبير، إذ إنّ حصة إيران من إنتاج الغاز في العام تبلغ 5% فيما حصتها من احتياطيات الغاز العالمية هي 17%، ما يعني، وفق صحيفة «اعتماد» الإيرانية، أنّ البلاد لم تتمكن بعد من استخراج 70% من احتياطياتها الغازية.
ورداً على التهديدات الإسرائيلية بضرب منشآت نفطية إيرانية، توعد نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني العميد علي فدوي، يوم الجمعة الماضي، بأن إيران ستضرب في آن واحد جميع مصادر الطاقة ومحطاتها والمصافي وحقول الغاز في الأراضي المحتلة «إن ارتكبت إسرائيل أي خطأ» وردت على الهجمات الصاروخية الإيرانية الثلاثاء الماضي، معلناً شروط طهران لوقف إطلاق النار. وأضاف فدوي في حديث مع وكالة أنباء الطلبة الإيرانية المحافظة أن «إيران بلد واسع وكبير ولديها منشآت اقتصادية كثيرة، لكن إسرائيل لديها فقط ثلاث محطات وعدة مصاف، ونحن نستطيع ضرب جميعها مرة واحدة». كما حضّ الرئيس الأميركي جو بايدن، الجمعة، إسرائيل على عدم استهداف منشآت نفطية إيرانية رداً على هجوم صاروخي نفذته طهران ضد إسرائيل، مؤكداً أنه يعمل على حشد دول العالم لتفادي اندلاع حرب شاملة في الشرق الأوسط، فيما قال المرشح الجمهوري دونالد ترامب إن على إسرائيل «ضرب المنشآت النووية الإيرانية». وقال بايدن الذي تقترب ولايته من نهايتها: «لو كنت مكانهم، لفكرتُ ببدائل غير ضرب حقول النفط»، وذلك غداة حديثه عن إجراء «نقاشات» بشأن ضربات إسرائيلية ضد منشآت كهذه عائدة للجمهورية الإسلامية.
في الأثناء، تشهد الأسواق الإيرانية هدوءاً حذراً بانتظار ما ستؤول إليه التوترات الحالية في ظل التهديدات الإسرائيلية بمهاجمة إيران ووعيد طهران برد «أكثر تدميراً» اذا ما تعرضت لأي هجوم أسرائيلي. وتترقب الأسواق والتجار الإيرانيون الهجوم الإسرائيلي المحتمل وحجمه ونطاقه.
وشهد سوق العملات الأجنبية في إيران تذبذبات، منذ الثلاثاء الماضي، حيث بدأ سعر صرف الدولار في الارتفاع ليصل في تعاملات، أمس، إلى نحو 630 ألف ريال، بفارق يبلغ نحو 40 ألف ريال بالمقارنة مع قبل الهجمات.

عمال مضربون يتجمعون خارج مصنع بوينغ في واشنطن، 16 سبتمبر 2024 (فرانس برس)

«بوينغ» تستأنف التفاوض مع العمال

تستعد شركة «بوينغ» لصناعة الطائرات الأميركية إلى استئناف المفاوضات مع أكبر نقابات العمال لديها، غدا الاثنين، في محاولة لإنهاء إضراب دام ثلاثة أسابيع، وأدى إلى توقف إنتاج الطائرات في ولايتي أوريغون وواشنطن. وبحسب بلومبيرغ، من المقرر استئناف المحادثات. وقد أكدت الشركة هذا الخبر بشكل منفصل. وكانت النقابة قد أشارت في بيانات سابقة إلى أن الخلافات الرئيسية بين الطرفين تدور حول المعاشات التقاعدية والأجور. وهذا الإضراب هو الأول الذي يشهده عملاق صناعة الطائرات منذ 16 عاماً. ورغم إنهاء عمال الموانئ في الساحل الشرقي والخليج الأميركي إضرابهم سريعاً بعد التوصل إلى اتفاق يقضي بزيادة الأجور بنحو 61,5% على مدى 6 سنوات، إلا أن الآمال في التوصل إلى حل سريع للنزاع العمالي في «بوينغ» لا تزال ضئيلة.

أخبار

الصين تندد بالرسوم الأوروبية

نددت بكين بالرسوم الجمركية التي أقرتها المفوضية الأوروبية على السيارات الكهربائية الصينية، مؤكدة أنها ستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالح شركاتها، في الوقت الذي وصفت فيه رابطة صناعة السيارات الألمانية القرار

بأنه خطوة رجعية للتعاون الدولي. وقال متحدث باسم وزارة التجارة الصينية، وفق ما نقلت وكالة شينخوا، إن بلاده حثت المفوضية الأوروبية على إظهار إجراءات ملموسة لتنفيذ إرادتها السياسية، والعودة إلى المسار الصحيح المتمثل في حل الاحتكاكات التجارية من خلال المشاورات. ومنذ نهاية شهر يونيو/حزيران الماضي، عقد الجانبان أكثر من 10 جلسات تشاورية فنية تضم رؤساء إدارات على المستوى دون الوزاري، فضلاً عن جلستين تشاوريتين على مستوى نواب وزراء بشأن تلك القضية. وحثت الوزارة وفقاً للوكالة ذاتها، الجانب الأوروبي على أن يكون على دراية واضحة بأضرار فرض رسوم إضافية، لأن ذلك لن يحل أي مشكلات، بل سيؤدي فقط إلى زعزعة ثقة الشركات الصينية، وعزمها على التعاون الاستثماري في أوروبا، ويمنعها من هذا التعاون.

نمو ضعيف للتسوق الكوري

قالت هيئة الإحصاء الكورية الجنوبية، أمس السبت، إن مبيعات التسوق عبر الإنترنت في الدولة ارتفعت بأبطأ وتيرة على الإطلاق في أغسطس/آب الماضي، بسبب تأخر الدفع من قبل منصات التجارة الإلكترونية الرئيسية وظروف الطقس غير المواتية. وارتفعت قيمة معاملات التسوق عبر الإنترنت بنسبة 1,9%، لتبلغ 19,56 تريليون وون (14,81 مليار دولار) في الشهر المذكور، وفقًا لما نقلت وكالة يونهاب الكورية عن هيئة الإحصاء. ويمثل هذا أقل نمو على أساس سنوي منذ يناير/كانون الثاني 2017، عندما بدأت الهيئة في تجميع البيانات ذات الصلة.

مكاسب لبورصة مصر

ربحت البورصة المصرية نحو 71,1 مليار جنيه (1,46 مليار دولار) خلال تعاملات الأسبوع الماضي، ليصل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة إلى 2,221 تريليون جنيه، بنسبة نمو بلغت 3,3%. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي «إيجي إكس 30» بنسبة 1,42%، ليغلق عند مستوى 31720,5 نقطة، وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70» بنسبة 1,78% إلى 7557,73 نقطة، ونما مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقاً بنسبة 1,96% ليغلق عند مستوى 10784,46 نقطة. وبلغ إجمالي قيمة التداول نحو 362,1 مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول حوالي 4,929 مليارات ورقة مُنَفَّذَة على 625 ألف عملية، خلال تعاملات الأسبوع.

الجزائر تجمد السيارات المستعملة المستوردة

الجزائر ـ **محمد وائل**

جمّدت الحكومة الجزائرية إصدار وثائق ترقيم السيارات المستعملة أقل من ثلاث سنوات المستوردة من الخارج، في إجراء قد يزيد من تأزم قطاع يشهد ندرة حادة وأسعاراً خيالية منذ عدة سنوات. ورد في برقية من وزارة الداخلية، مؤرخة في 1 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، موجهة للولاة (المحافظين)، اطلع عليها «العربي الجديد»، أنه في إطار القيام بعملية ضبط وإحصاء ملفات ترقيم السيارات المستوردة أقل من ثلاث سنوات (سنة الصنع)، يطلب منكم (أي البلديات والولايات)، وعلى جناح السرعة إسداء تعليمات فورية من أجل تعليق وتوقيف جميع إجراءات دراسة وتسليم بطاقات تسجيل هذه المركبات إلى غاية إشعار آخر. ولفتت البرقية إلى ضرورة موافاة وزارة الداخلية بإحصائيات تسجيل بطاقات ترقيم المركبات المستعملة أقل من ثلاث سنوات المستوردة من طرف المقيمين في الجزائر، التي سلمت لأصحابها. وأحدثت البرقية ضجة على منصات التواصل الاجتماعي وجرى تداول مئات المنشورات التي تتساءل بالخصوص عن مستقبل استيراد السيارات المستعملة، وهل تنوي السلطات توقيفه أم لا؟ خصوصاً أن الداخلية الجزائرية لم تتطرق في وثيقتها إلى هذا التفصيل. وتزامن إجراء الحكومة الجزائرية مع أزمة نقد أجنبي حادة في السوق الموازية، التي شهدت ندرة غير مسبوقة في العملة الصعبة، خصوصاً اليورو والدولار، مع تراجع تاريخي للدينار المحلي، الذي بلغ مستويات تاريخية مقابل العملة الأوروبية الموحدة. وتساءل رواد منصات التواصل إن كان لهذا الاضطراب في السوق الموازية للنقد الأجنبي علاقة بتجميد إصدار وثائق ترقيم السيارات المستعملة. وعلى مدار الأيام الماضية، شهدت السوق الموازية للعملة الصعبة عمليات شراء مفاجئة وكبيرة للنقد الأجنبي، ما سبّب مزيداً من تراجع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية المختلفة. وأقرّ قانون الموازنة العامة لسنة 2023 في الجزائر، الترخيص باستيراد السيارات المستعملة من الخارج من طرف المقيمين داخل التراب الوطني (جزائريين أو أجانب)، شرط ألّا يتعدى تاريخ وضعها حيّز السير لأول مرة ثلاث سنوات. ووفق بيانات رسمية لإدارة الجمارك الجزائرية، فقد شهدت الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري استيراد أكثر من 26 ألف سيارة مستعملة من الخارج، فيما كان العدد خلال 2023 نحو 10 آلاف مركبة، بارتفاع بلغت نسبته نحو 160%.

حالٌ وناس

نذر الحرب الشاملة تضاعف آلام اقتصادات عربية مضطربة... غلاء وانكماش

إيجارات حادة في سورية

تسجل أسعار الإيجارات في سورية صعوداً لافتاً لتصل إلى مستويات حادة في بعض المناطق، وسط تدفق عشرات الآلاف النازحين من لبنان، منذ أن شن الاحتلال الإسرائيلي عدواناً مكثفاً على الجنوب نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي.

وتلقفت شريحة السماسرة وخاصة المكاتب العقارية، الفرصة لتزيد من نشاطها، بعدما انتهى موسم الصيف السياحي وتراجعت أعداد الزوار، لا سيما من المغتربين السوريين، لتنشط في موسم آخر، لكنه قد يطول في ظل الحرب الآخذة في التصاعد وتزايد أعداد النازحين اللبنانيين والسوريين من جنوب لبنان.

يوم الجمعة الماضي، أشار رئيس مكتب المنظمة الدولية للهجرة في لبنان، ماثيو لوتشيانو، إلى عبور نحو 235 ألف شخص الحدود اللبنانية إلى سورية برا، خلال الفترة من 21 سبتمبر إلى 3 أكتوبر/تشرين الأول. وذكر لوتشيانو أن هذا النزوح الجماعي شمل حوالي 82 ألف لبناني و152 ألف سوري، ما يعكس خطورة التوترات الإقليمية المتفاقمة وعدم الاستقرار المتزايد في المنطقة. في اللاذقية شمال غربي سورية على البحر المتوسط، بعدما تراجعت إيجارات الشقق بنحو 50% بعد نهاية الموسم الصيفي، عادت لترتفع إلى أكثر من الضعف. علماً أن الطلب ما زال خجولاً، والبحث من قبل النازحين عن وحدات في البدايات وفق ناشطين في القطاعين العقاري والسياحي. يقول عمار القصير، أحد العاملين في القطاع السياحي في اللاذقية لـ«العربي الجديد» إنه في البداية كان النازحون يصلون تباعاً إلى أماكن محددة لهم سلفاً من الحكومة السورية، موضحاً أن معظم اللبنانيين وصلوا حتى الآن إلى أماكن محددة في محافظتي حمص وريف دمشق، والبعض منهم توزع في مراكز إيواء في المحافظتين ونسب أقل في طرطوس واللاذقية وريف دمشق والقنيطرة ودرعا. أما السوريون فقد وصلت الدفعات الأولى إلى منازلها وإلى الأقارب، لكن مع بدء البعض في البحث عن منازل للإيجار من الجنسيتين خلال الأيام القليلة الماضية مع ازدياد النزوح، ارتفعت أجور الشقق السكنية في بعض هذه المناطق إلى الضعف.

يضيف القصير: «نتحدث عن الشقق غير المفروشة، وهذه بقصدها من يشعر بطول فترة الإقامة. أما المفروشة وهي الأوفر في اللاذقية فهذه تتعامل بالدولار وتقدر الأجور بحسب فترة الإيجار، وتبدأ عموماً من 250 دولاراً للشهر الواحد».

في ريف دمشق وصلت أعداد محدودة من الوافدين إلى أماكن الإيواء في الحجيرة، أما العدد الأكبر فقد وجد ضالته لدى المعارف والأقارب في مناطق السيدة زينب والحسينية والحجيرة وغيرها من المناطق، وهذا ما انطبق على عدد من الأحياء والبلدات في حماة ودرعا والقنيطرة، في حين لجأ العديد من الوافدين والعائدين إلى البحث عن شروط سكن أفضل مع طول المدة، بعيداً عن المناطق التي تشهد حالة من النزاعات الأهلية والانفلات الأمني كدرعا والسويداء، وأيضاً بعيداً عن خطر العدوان الإسرائيلي كالقنيطرة، فاتجهوا إلى أحياء وبلدات في حماة وريفها مثل تلكلخ والسلمية وضاحية أبي الفداء، وهذه شهدت ارتفاعاً في أجور الشقق السكنية امتدت لتشمل باقي المدينة حتى على السوريين المقيمين.

يقول محمد النعسان أحد المواطنين من مدينة حماة لـ«العربي الجديد» إن «معظم العائدين من لبنان إلى حماة يملكون منازل ولم يضطروا حتى الآن للسكن المستأجر، ومع هذا بدأ أصحاب العقارات يرفع أجور السكن للمقيمين منذ سنوات، ففي المدينة طالب العديد من أصحاب الشقق السكنية، المستأجرين برفع الإيجار أو الإخلاء عند نهاية العقد». ويضيف النعسان أن هذا مؤشر لأزمة كبيرة ستطاول الجميع إذا استمرت تبعات الحرب والنزوح.

وكانت لجان الإغاثة في معظم المحافظات السورية حتى البعيدة منها قد اجتمعت مع المحافظين وهيأت مراكز إيواء ضمن احتمالات أن تطول الأزمة وتتضاعف أعداد الوافدين، فأخلى البعض منها المراكز والمعسكرات التي تعود لمنظمات الطلائع والشبيبة التابعة لحزب البعث وشكلت مجموعات إغاثة في حال توافد النازحين من لبنان.

أحد المتطوعين في منظمة الهلال الأحمر يقول لـ«العربي الجديد»: «لم نشعر حتى الآن بالضغط وبالأزمة الحقيقية، وقد مررنا باصعب منها بكثير زمن النزوح السوري، ولكن الأمر مختلف الآن، فالدولة عاجزة عن تقديم المساعدات الكافية، وما زالت في مرحلة الاستقبال الدعائي الإعلامي، الهادف لتحصيل اكبر حجم من المساعدات الإنسانية من المجتمع الدولي، وجميعنا يعلم أين تذهب هذه المساعدات وأين ذهبت زمن الزلزال، وبالنتيجة الإغاثة ستقع على عاتق المجتمع الأهلي، فالحكومة ليس لديها ما تقدمه، فهي عاجزة عن طباعة الكتب لطلاب المدارس وعن توفير علاج مجاني في المشافي العامة والقائمة تطول».

ويضيف المتطوع، الذي فضل عدم ذكر اسمه: «أماكن الإيواء المخصصة من الحكومة لا يمكن أن تستوعب إلا أعداداً قليلة من النازحين وبظروف عيش صعبة، وبالتالي تنتظرنا أزمات أكثر صعوبة عما قبل، تبدأ بارتفاع أجور السكن وأسعار المواد الغذائية والأدوية والخدمات الطبية، في الوقت الذي يعجز فيه السوري عموماً عن دفع أجور السكن والمواصلات ويشتري المياه والوقود وحتى الكهرباء من الأسواق الحرة».

عبور نحو 235 ألف شخص الحدود اللبنانية إلى سورية برا

نازحون يرحلون صوب الأراضي السورية (الأناضول)

الدولار يتغول في العراق... الدينار يهبط وسط التوترات

بغداد ـ **أحمد عبد**

تزيد احتمالات الحرب الشاملة في المنطقة من الضغوط على العملة العراقية والأسواق في البلد الذي يعاني مواطنوه في الأساس الغلاء وتردي الخدمات. وحذر خبراء اقتصاد من استمرار الدولار في الارتفاع خلال الفترة المقبلة، وتجدد أزمة الصرف.

وسجل سعر صرف الدولار 1540 ديناراً في ختام تداولات الأسبوع الماضي، بينما أشار محللون إلى إمكانية صعوده إلى مستويات 1600 دينار خلال الفترة المقبلة، وسط تحذيرات من انعكاس العدوان الإسرائيلي على لبنان وإمكانية توسعه، على سوق التجارة وحجم الحوالات المالية من العراق إلى الدول الأخرى.

تأتي هذه التطورات في وقت يعاني فيه سوق الصرف عدم الاستقرار نتيجة عقوبات أميركية فرضت على مصارف وشركات وشخصيات عراقية متهمة بتهريب العملة لدول تخضع لعقوبات أميركية مثل إيران وسورية ولبنان. يشير منار العبيدي رئيس مؤسسة «عراق المستقبل» للدراسات والاستشارات الاقتصادية (غير حكومية)، إلى أن «ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار العراقي هو نتيجة عدم القدرة على تغطية الطلب على النقد الخارجي لغرض الاستيراد، فضلاً عن تراجع حوالات العملات الأخرى، وتحديداً الدرهم الإماراتي واليوان الصيني»، إذ يعتمد تجار العراق منذ أشهر على العملتين في عمليات الاستيراد اعتماداً رئيساً وفقاً لتفاهمات عراقية مع الدولتين.

ووفقاً للعبيدي، فإن «عدم قدرة كل البنات التحويل على تغطية الطلب على النقد الخارجي لغرض الاستيراد الخاص ببعض السلع وتحديداً الهواتف النقالة والذهب، واللذين يعتبران أعلى السلع قيمة في الاستيراد، يدفع المستوردين للجوء إلى طلب الدولار من السوق الموازي لغرض الاستيراد».

وتوقع أن يستمر انخفاض الدينار أمام الدولار وقد يصل خلال الفترة القادمة إلى 1600 دينار لكل دولار، ما لم تتم معالجة المشكلات بحلول عملية تتمثل في زيادة شبكة البنوك المراسلة حول العالم، والتحكم في السياسة المالية من خلال الحد من دخول بعض أنواع السلع من أجل تقليل الطلب عليها مقابل العرض. وانعكست الحرب التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي على لبنان على المشهد الاقتصادي في المنطقة، وتأثر العراق بالأحداث الجارية باعتباره من المحطات التي يمكن استهدافها. وقال الباحث الاقتصادي، علي العامري، إن آثار العدوان على لبنان قد تنتقل إلى العراق، مما دفع التجار إلى تصفية حساباتهم بين المدينين والدائنين في داخل العراق وخارجه، فالخوف من عدم الاستقرار سبّب ارتفاع سعر الصرف.

وأشار العامري، لـ«العربي الجديد»، إلى أن كل حالة اضطراب في المحيط الإقليمي تنعكس بشكل مباشر على العراق الذي يعتمد على الاقتصاد الريعي من إيرادات النفط ومدخولاته الدولارية، مؤكداً أن أي خلل في المنظومة العامة للنظام النقدي سوف تؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار. وأضاف أن هناك بعض التجار والمتنفذين يحاولون استغلال الظروف الراهنة المتمثلة بالاضطراب الأمني والعسكري والسياسي على الساحة الإقليمية، من خلال قيامهم بسحب وشراء مبالغ طائلة من العملة الصعبة من السوق الموازي تمهيداً لبيعها بأسعار أعلى وفقاً لنظرية تقليل العرض

توقعات بوصول سعر الدولار الأميركي إلى 1600 دينار عراقي

لزيادة السعر. من جانبها انتقدت عضو مجلس النواب العراقي، سوزان منصور، إجراءات البنك المركزي وسياساته النقدية في التعامل مع أزمة الدولار والارتفاع الكبير الذي تشهده السوق في عمليات بيع السلع وعمليات التداول النقدي.

وقالت منصور لـ«العربي الجديد»، إن سياسة البنك المركزي العراقي غير الصحيحة أدت إلى حدوث فجوات كبيرة تمثلت في تنامي سيطرة شركات الصرافة وعمليات المضاربة في العملة، خاصة مع ما تشهده المنطقة والمحيط الإقليمي من توترات أمنية وسياسية انعكست على الواقع الاقتصادي، وأدت إلى ارتفاع الأسعار إلى حد كبير. وأوضحت أن السوق الموازي تأثر بالأحداث الجارية في المنطقة وانعكس على ارتفاع سعر الصرف، والأمر يحتاج إلى بعض الوقت ليعاود الانخفاض والاستقرار من خلال إجراءات كفيلة بمواجهة هذه الأزمة. وأضافت، أن هناك ضبابية تجاه ما يحدث في الوضع الاقتصادي العام، في ظل هشاشة أساسية الاقتصادية وعدم القدرة على مواجهة أي مشكلات خارجية، مبينة أن السوق العراقية بقيت تعتمد على الاستيرادات الخارجية وغياب الإنتاج المحلي، مما جعلها ضعيفة أمام كل حدث إقليمي.

ورغم قرابة عامين عديدة على بدء عمل منصة إلكترونية لمراقبة حركة الدولار، لا تزال أسعار صرف الدينار مقابل العملة الأميركية تعيش تفاوتاً كبيراً بين السعر الرسمي المعلن من البنك المركزي وسعر السوق السوداء أو ما يعرف بالسعر الموازي. ومطلع عام 2023، أعلن العراق اعتماد منصة إلكترونية من أجل مراقبة حركة بيع الدولار وعمليات غسل الأموال، وذلك بعد تحذيرات أطلقها الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأميركي)، إضافة إلى معاقبة وزارة الخزانة الأميركية العديد من المصارف المحلية لتورطها في أعمال مشبوهة.

تحقيق

تضخ الحرب الآخذة في الاتساع في المنطقة على الاقتصاد المصري العليل بالأساس، إذ يشير محللون إلى انعكاسات أكبر على الأنشطة الاقتصادية، لتدخل في ركود أكبر، خاصة إذا تسبب الصراع بين إسرائيل وإيران في تضرر سلاسل التوريد وارتفاع أسعار النفط

تضخم وركود في مصر

انعكاسات الحرب تزيد أوجاع الاقتصاد العليل

القاهرة ـ **عادل صبري**

بينما بلغ القطاع الخاص غير النفطي في مصر حافة النجاة قبل شهرين، بعد مناورات للتأقلم مع تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والأضرار الناجمة كذلك عن الهبوط الحاد في سعر العملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي وتهاوي قدرات المصريين الشرائية، أطلّت نذر الحرب المباشرة بين إسرائيل وإيران في أعقاب العدوان الواسع على جنوب لبنان، واغتيال قيادات بارزة في حزب الله، على رأسهم الأمين العام للحزب حسن نصر الله، ما يزيد من الضغوط التي يعاني منها الاقتصاد المصري العليل بالأساس.

يقول المحلل المالي في مجموعة النعيم المالية، هشام حمدي، إن حالة الحرب المتدحلة حالياً في المنطقة، ستدفع الشركات في مصر إلى زيادة الإقبال على استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج، خوفاً من تسبب استمرار الحرب في زيادة أسعار الشحن، أو قطع سلاسل الإمداد والتوريد، والبحث عن تمويل لوارداتها بأي وسيلة، بما يضمن لها المحافظة على معدلات التشغيل. يضيف حمدي لـ«العربي الجديد» إنه نظراً لوجود عدة سيناريوهات عن الحرب، تصب معظمها تجاه تطورها مخلفة آثاراً سيئة على المنطقة، فإن الشركات ستظل تواجه صعوبات عديدة، تتعلق بالتضخم وارتفاع الشحن وصعوبة الحصول على مستلزمات الإنتاج، مع تراجع الطلب المحلي.

ويشير إلى أن زيادة التضخم المدفوعة بزيادة أسعار المحروقات والكهرباء والنقل في الفترة الأخيرة، أدت بالأساس إلى زيادة تكلفة الإنتاج في الشركات وبالتالي ارتفاع الأسعار، مؤكداً أن الزيادة المرتقبة في مصر في أسعار السولار والبنزين والتوجه نحو إلغاء الدعم النقدي، مؤشر على استمرار الزيادة بمعدلات التضخم، بما يدفع الشركات للتحوط في تسعير المنتجات، للحد من تأثير تلك الزيادات على أسعار السلع لدى الموزعين والمستهلكين، لضمان استمرار التشغيل، عند حدود الطلب المتراجع في الأسواق نتيجة تأثير التضخم على القوة الشرائية للمستهلكين. وأظهرت بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الحكومي، مؤخراً، أن معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن ارتفع إلى 26,2% في أغسطس/آب من 25,7% في يوليو/تموز الماضيين.

وتأتي ذكر الحرب المتصاعدة في المنطقة في الوقت الذي سجل فيه أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط تراجعاً مجدداً خلال سبتمبر/أيلول الماضي، بعد أن شهد الإنتاج أول توسع منذ ثلاث سنوات في أغسطس، وفق مؤشر مديري المشتريات الصادر عن مؤسسة ستاندرد آند بورز غلوبال. الصادر يوم الخميس الماضي: فقد انخفض الإنتاج والطلبات الجديدة بأسرع وتيرة منذ شهر إبريل/نيسان الماضي، الأمر الذي أرجعته الشركات في المقام الأول إلى انخفاض الطلب من جانب العملاء، حيث تسارعت وتيرة الانخفاض في الأعمال الجديدة إلى أسرع مستوى في خمسة أشهر.

وسجل مؤشر مديري المشتريات 48,8 نقطة الشهر الماضي، أي أقل من المستوى المحايد البالغ 50 نقطة الفاصل بين النمو والانكماش، مما يشير إلى انخفاض ظروف الأعمال في شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وكانت القراءة هي الأضعف منذ إبريل، بعد أن شهد أغسطس أول نمو عند 50,4 نقطة منذ نوفمبر/شرين الثاني 2020.

وأشارت شركات كثيرة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع الأسعار، مع ضعف الطلب الناجم بشكل رئيسي عن الأسواق المحلية. ويعود ارتفاع أسعار الإنتاج بشكل كبير إلى تسارع التضخم في تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال الربع الثالث في الواقع، إذ شهد سبتمبر ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الإجمالية بأسرع وتيرة منذ مارس/آذار الماضي.

وأفادت كثير من الشركات بارتفاع تكاليف المواد الخام وضعف العملة، وارتفعت أسعار البيع بقوة استجابة لذلك، على الرغم من أن وتيرة الزيادة كانت أقل حدة مما كانت عليه في أغسطس. وخلال الشهر الماضي، ظلت ثقة الشركات في مستقبل النشاط التجاري على مدى الـ12 شهراً المقبلة إيجابية. وجاءت نتائج مؤشر ستاندرد آند بورز متوافقة مع نتائج مؤشر باروميتر الأعمال التي رصدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية، منذ أيام، حول توقعاته لنتائج الأعمال في القطاع الخاص، للربع الثالث من العام الجاري (من يوليو إلى سبتمبر)، مدفوعاً بتراجع مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات لكافة الشركات، واستمرار ارتفاع مدخلات الإنتاج بسبب المشكلات المرتبطة بالاستيراد، وحركة الملاحة في البحر الأحمر وارتفاع أسعار المنتجات النهائية. وسجل باروميتر الأعمال تراجعاً في مؤشر أداء الشركات الكبيرة بنحو 12 نقطة عن المستوى المحايد، بما يظهر أن الانفراجة التي شهدتها الشركات خلال الفترة من مايو/أيار إلى أغسطس 2024، كانت مؤقتة وسرعان ما عادت الصعوبات للظهور مرة أخرى، أمام الشركات، بما أدى إلى تدهور مؤشر أداء الأعمال خلال الربع الثالث من العام.

رصد التقرير تدهوراً في قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والنقل والخدمات المالية والسياحة والاتصالات، وسجلت جميع القطاعات قيماً دون المستوى المحايد خلال نفس الفترة، باستثناء قطاع الاتصالات الذي ظل عند المستوى المحايد. وكشف عن التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم، بما يجعله على قائمة المعوقات التي تعصف بكافة الشركات، يليها الارتفاع المستمر في تكاليف الطاقة والمياه، والتي زادت أسعارها مع توجه الحكومة إلى رفع الدعم كلياً عن الطاقة. وأشار التقرير إلى المنظومة الضريبية كمعوق ثالث في قائمة المعوقات التي تواجه الاستثمار، بسبب استمرار ممارسات الفحص الضريبي لسنوات سابقة تتخطى المدة المقررة قانوناً وعدم إصدار اللائحة التنفيذية لضريبة الأرباح الرأسمالية، وفرض ضرائب على تكاليف التدريب في الشركات، رغم إعفاء القطاع بحكم القانون، وتحميل الشركات جزءاً من التكاليف التي تدفع من القطاع غير الرسمي بدون إصدار فاتورة إلكترونية.

وفي شهادات مديري الشركات، توقعوا ثبات أداء معظم المؤشرات وعدم تعافيها خلال الربع الأخير من العام الجاري والمتصلة بالإنتاج والمبيعات والصادرات ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية وأسعار المنتجات النهائية، مع استمرار ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة، في ظل توقعات بارتفاع أسعار الشحن والزيادة الجديدة في أسعار الطاقة محلياً. وأكدوا ضرورة توجه البنك المركزي والحكومة لمعالجة ارتفاع معدل التضخم، باعتباره على رأس الأولويات، لما لها من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها حل مشكلات المنظومة الضريبية ووضوح توجهات السياسة الاقتصادية، وضمان وجود رؤية طويلة المدى حتى يتسنى للشركات وضع خطط مستقبلية تتسق مع توجهات الدولة.

أدنى مستوى لإيرادات قناة السويس في 19 عاماً

سجلت إيرادات قناة السويس خلال الربع الثاني من العام الجاري 2024 أدنى مستوى فصلي لها خلال 19 عاماً، حسب ما أظهرت بيانات ميزان المدفوعات للبنك المركزي المصري الصادرة أخيراً. وبلغت إيرادات الممر الملاحي الحيوي نحو 870 مليون دولار في الفترة من إبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران، بهبوط قدره 65% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي التي تجاوزت 2.5 مليار دولار.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، قال نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، إن بلاده فقدت نحو ستة مليارات دولار من إيرادات قناة السويس، جراء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتداعياتها في المنطقة. وأوضح السيسي، خلال حفل تخرج دفعة جديدة من طلبة أكاديمية الشرطة، أن «قناة السويس فقدت ما بين 50% و60% من إيراداتها... أي أكثر من ستة مليارات دولار، بسبب التوترات في المنطقة خلال الأشهر الثمانية الماضية». وتراجعت الإيرادات السنوية للقناة بواقع الربع تقريباً خلال العام المالي 2023/ 2024 المنتهي في يونيو/حزيران الماضي، مع تحول بعض شركات الشحن إلى مسارات ملاحية بديلة لتجنب هجمات الحوثيين في اليمن.

منطقة تجارية بجوار سوق خان الخليلي وسط القاهرة، 24 يونيو 2024 (Getty)

26,2%

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الحكومي، مؤخراً، أن معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية ارتفع إلى 26,2% في أغسطس الماضي من 25,7% في يوليو.

مؤشر مديري المشتريات يعود إلى الانكماش وسط الغلاء

تدهور الصناعات التحويلية والسياحة والخدمات المالية